

مستور

السنة الثامنة

العدد ٢٢٩

الرسالة الرسمية

للمجلس التشريعي

والاثنين في ٦ رجب ١٣٥٠

والتشرين ثاني ١٩٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

صفحة

٤٧٦

٤٧٦

٤٧٦

٤٧٨

٤٨٠

٤٨١

٤٨٣

٤٨٩

قانون الميزانية الخاص رقم ٧ لسنة ١٩٣١

الموظفون

قرارات اللجنة المالية

قرارات اتهام

تأديم احكام

الاعلانات

قرارات امهال

جداول الصحة الاسبوعية

هكذا من الأصل

ينشر فيما يلي قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ٧ لسنة ١٩٣١ الذي اقترحه المجلس التشريعي
في جلسته المصغرة بتاريخ ٢١-١٠-١٩٣١ ورقم ٢٢٥ واقرن بتعديل خضرة صاحب المجلس
الذي امير البلاد المذموم ايده الله :

١٩٣١-١١-٧

من رئيس الوزراء

توفيق ابو الحدي

قانون الميزانية الخاص الموقت رقم ٧ لسنة ١٩٣١

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت قانون الميزانية الخاص الموقت رقم (٧) لسنة ١٩٣١-١٩٣٢
المالية

المادة ٢ - ينص على مبلغ (٢٠٠٠) جنيه فلسطيني من الفصل (٢٤) المادة (١٨) من ميزانية سنة
١٩٣١-١٩٣٢ المالية لفتح طريق بين الطفيلة - الشوبك - عمان

١٩٣١-١٠-٢١

الموظفون

عميد: السيدة هدى غنما
وكيلة متعلمة في مدرسة اناث عمان
المعارف

قرار

(١) تلي كتاب مدير البريد والبريد العام رقم ب ٩٥٠-٢٠٠-٢٢٠٣ المؤرخ في ١٠-٥-١٩٣١

٩٣١ فكان يتضمن :-

- أ . استيضاحا عما اذا كانت مراجعات المشتركين في الخلف فيما له علاقة باشتراكهم تعتبر
استدعاءات من ناحية ما يترتب على الاخيرة من رسم الطابع
ب . طلب إعفاء ذوي العلاقة من موظفي دائرته مما يجب ان يفرض عليهم من التكاليف بموجب
القانون عما قد قبلاه حتى هذا التاريخ من الاوراق التابعة للطابع بالنظر لذهاب دائرة
البرق والبريد الى ان علاقتها مع الجمهور من تلك الناحية علاقة تجارية محضة وتشبهها
منذ القديم على اعتبار ان مثل هذه المراجعات ليست الا اخبارات تعود بالمنفعة منها بالدرجة
الاولى على الحكومة وانما معفاة من رسوم البعثة بموجب الفقرة ٢٥ من المادة ٢٧ من قانون
التمتع .

هكذا من الأشهر

ج . استعلاما عما هو تابع لرسم الدفعة من اوراق المراجعات التي تتلاقى بالهوائى ، كىما يصاد
فيما يصاد على تطبيق نصوص قانون الدفعة .

ولدى المذاكرة ظهر ان المراجعات المستوفى عنها تقسم الى خمسة انواع هي :

(١) مراجعات بشأن الغاء الاشتراكات

(٢) » » اصلاح ما يطرأ على الخائف من خال

(٣) » » اصلاح ما يوجد في قوائم الحساب من اغلاط

(٤) » » نقل الخائف من مكان الى اخر

(٥) طلبات اشتراك جديدة

وان النوعين الاول والثاني هما من المراجعات التي تعود للمنفعة منها بالتبعية على الحكومة ،
مما نص على اعفائه في الفقرة ٢٥ من المادة ٢٧ من قانون الشفها وان النوع الثالث هو
بمثابة اجوبة على خطابات صادرة من الدوائر الرسمية مما نص على اعفائه في الفقرة ٨٦
من المادة ذاتها . ولذا نقرر اعتبار المراجعات التي من هذه الانواع الثلاثة معفاة من رسم

الطابع .

اما المراجعات التي هي من النوعين الرابع والخامس فقد نقرر اعتبارها تابعة لرسم
الطابع لتعلقها بمصالح المشتركين . اما بشأن طلب الاعفاء فقد ظهر ان البت فيه خارج عن
صلاحية اللجنة وانه من اختصاص مدير الخزينة فتقرر ان يحال على عطوفته امر النظر
فيه مع التوصية بقبوله بالنظر للاعتبارات التي اشار اليها مدير البرق والبريد العام .

١٢٧١-١٠-٢٧

كاتب عضو عضو
محمد علي الياس عازر
ع . رئيس اللجنة المالية
اسبيرو

قرار

نظرت لجنتنا في الاستيفاض الذي تضمنه كتاب متصرف لواء عجلون رقم ٨-٥-١-
٣٣٠٣ تاريخ ١٠-١٩٣١ في صدده اذا كانت الاعتراضات التي يقدمها الخائير على القرارات
الصادرة من المجالس البلدية بشأن قطع اسعار المحصولات تابعة لرسم الطابع ام لا ولدى المذاكرة
في هذا الامر ظهر ان الخائير يقدمون هذه الاعتراضات بفتحهم الرسمية عملا بحكم المادة ٥٦
من نظام الاعشار وصوتا لمصلحة الحكومة والزراع لذلك نقرر اعتبارها من قبيل الخائيرات الرسمية

هكذا من الاجل

غية. المتابعة لرسم السمعة بحكم البند الاول من المادة ٢٧ من قانون التسعة. وعرض هذا القرار على
مدير الخزينة ليأمر باجراء المتقاضى. ١٠-١١-١٩٣١

عضو عضو عضو
محمد علي الياس عازر
ع. رئيس اللجنة المالية
اسبيرو

قرار اتهام

قرر مدعي عام الكرك بتاريخ ١٣-١٠-١٩٣١ لزوم محاكمة سالم بن جر بيع الرماصين
وسالم بن علي ودغيش بن علي وعبد بن فراج الامياس ابو طر بوش وعلي وسويلم ولدي سلمان ابو
طر بوش وعبد بن سالم الرفيعات الرماصين وسعيد بن سعيد السعيدانين من التبعات بجناية قطع
الطرفين وقتل علي بن قاسم القوراني وسلب اشيائه واشياء رفقاه وسلب سعود بن خليل العسكارة
ورفاقه من قرية صنفحة واعتبار عبد بن فراج الامياس ابو طر بوش قاتل المذود علي بن قاسم
القوراني بدليل ما جاء من اعتراف بعضهم وشهادات اخر بن عليم في التحقيقات الجارية في الجرائم الاخرى
ومنع محاكمة سليمان بن سلمان المطازدة وبادي بن جلال الناعين وسالم بن سلمان ابي شلاوفر يوان
بن سليمان الصنوع وعقوله بن مفر ومحمد بن جر بيع وعبد ابو طر بوش الرماصين وسلمان بن محمد وسالم
بن منيع وعليان بن سويلم وابنيه لوكه وعوض بن سالم وعوده بن عيد الدقوس لعدم كفاية الادلة
بمقتهم.

ولدى التدقيق تبين ان الادلة التي استند اليها المدعي العام كافية لاتهام سالم بن جر بيع وسالم
بن علي ودغيش بن علي وعبد بن فراج وعلي وسويلم ولدي سلمان الامياس وعبد بن سالم الرفيعات
وسعيد بن سعيد السعيدانين بجناية قطع الطرف وسلب الاشخاص المار ذكرهم وقتل علي بن قاسم
من طرف احدهم تبين فراج وحركة هذا تنطبق على الفقرة الاخيرة من ذيل المادة (٦٢) وحركة
البقية على الفقرة الاولى من ذيل المادة (٦٢) من قانون الجزاء لذا قررت اتهامهم بالجناية على الصورة
المار ذكرها واصدار امر القبض بمقتهم على ان تجري محاكمتهم لدى محكمة بداية الكرك والموافقة على
منع محاكمة البقية واعادة الاوراق الى مدعي عام الكرك لاجراء المتقاضى القانوني. صدر في ١٠-١١-١٩٣١

قرار اتهام

قرر مدعي عام الكرك بتاريخ ٨-١٠-١٩٣١ لزوم محاكمة كل من اعويض بن سالم الجرادات.

هكذا من الأصل

وابنه بن سالم الوكلة وابنه بن رويبي المدعي وسالم بن عواد الرماضين الجريدات وسعيد بن عيسى
 النجبلان وسليم اسعيد الرواضين وسالم بن بتيان الصروح وارشد العديسي من الحضره وشمس بن
 جريبع الجريدات يحرم قطع الطريق وسلب حمد بن صفون واجليل بن قاسم مع رفقاهم من اهالي
 قرية بصيرا ومن اهالي الخليل في موقع الامز من اعمال فلسطين وبجناية قتل حمد بن صفون واجليل
 القاسم من طرف اعو يض بن سالم وابنه بن رويبي المار ذكرها ولزوم محاكمة كل من ابنه بن رويبي
 الوكلة وسالم بن سعيد الرواضين وسالم بن سعيد الجريدات وسالم بن عوده العديسي وسعيد بن سليمان
 الحسونات وسلمان النجبلان الرواضين وحماد بن عوده المصحين ببجناية قطع الطريق وسلب اشياء
 ندور محمد بن عبدالله ابو عباد ورققاء من اهالي الشوبك في موقع الامز من اهالي فلسطين وقتل
 محمد بن عبدالله المذكور من طرف سالم بن سعيد الجريدات ولزوم محاكمة كل من عليات بن مسلم
 الجريدات واعو يض بن سالم الجردات وابنه الوكلة وصالح بن سويلم المحوت وبنه بن رويبي
 المدعي وسعيد بن محمد العطار وعيد بن سلمان المقابلة وروبي بن مسلم المضالمه وسويلم بن سلمان
 الطرايشه وجبر بن سالم ببجناية قطع الطريق وسلب اشياء حسين وحسن ولدي علوان وعبد الصمد
 بن حميده ومن ثم سلب اشياء كل من سليم بن ابراهيم اخريس ورققاء من كثر با ومن ثم ايضا سلب
 اشياء ابراهيم بن مقبل المرعجل ورققاء من اهالي الشوبك ومنع محاكمة كل من فرهود ومرزوق
 اولاد سليمان القواني من هذه الجرائم وكف التعقيات عن المنذور سليمان بن مسعد الذي ثبت
 قتله من طرف رفاقه الاظناء ولزوم محاكمة صالح المنوحت واروبي بن مسلم وسعيد بن دحيلا
 وسعيد بن محمد العطار وعيد بن سلمان المقابلة وسالم بن سليمان الجردات ببجناية قطع الطريق وسلب
 اشياء سليمان بن منيزل القنانو ولزوم محاكمة سعيد بن محمد العطار ببجناية قتل سليمان المار ذكره
 بدليل اعتراف اكثر الاظناء بافعالهم المار ذكرها من قبلهم ومن قبل بقية رفاقهم وبوجود بعض
 الاشياء المسلوقة عينا بمجوزة بعضهم

ولدى التدقيق تبين ان الدلائل التي استند اليها المدعي العام بقراره كافية لاثبات المذكورين
 وعليه قررت اتهام كل من اع. يض بن سالم الجردات وابنه بن رويبي المدعي وسالم بن سعيد الحويرات
 ببجناية قطع الطريق والسلب وقتل النفوس على ان تطبق جرمتهم على الفقرة الاخيرة من ذيل المادة
 ٦٢ من قانون الجزاء واتهام البقية وفقا للفقرة الاولى من ذيل المادة ٦٢ من قانون الجزاء واصيدار
 امر الاخذ والقبض بحق كل من سعيد بن محمد العطار وعيد بن سلمان المقابلة وروبي بن مسلم المضالمه
 وسويلم بن سلمان الطرايشه وجبر بن سالم وسعيد بن سليمان الحسونات وسلمان بن النجبلان الرواضين
 وحماد بن عوده المصحين وسالم بن بتيان الصروح وارشد العديسي من الحضره ومحمد بن

جريم الجريبات وصالح المرحت وسعيد بن دحيان ومسلم بن سليمان الجرادات على ان تجري محاكمتهم لدى محكمة بداية الكرك والواقعة على منع محاكمة فرهود ومرزوق اولاد سليمان القوانية واستقاط الحق العام عن المثوي سليمان بن محمد واعادة الاوراق الى مدعي عام الكرك لاجراء المفتضى القانوني صدر في ٢٠-١٠-١٩٣١-

(مضبطة الانعام)

قرر مدعي عام الكرك بتاريخ ٣١-١٠-١٩٣١ لزوم محاكمة كل من سالم بن اسليم الجريبات وارويي بن مسلم المضالعه وسعيد بن عبد الدحيان القشوه وابنيه بن سالم الوككة بجنائية قطع الطريق وسلب تمام بنت عواد الشاسين ورفقاها في الموجب بدليل ماجاء في افادة ابنه بن الرويبي الذي لدى المحكمة في قضية اخرى التي جائت مطابقة لوقوعات الحادثة التي ذكرها المشتكين معتبرا جرمهم ينطبق على المادة ٢٢١ من قانون الجزاء .

ولدى التدقيق تبين ان الدلائل التي استند اليها المدعي العام كافية لاثبات الاطناء المذكورين بجنائية قطع الطريق وسلب تمام ورفقاها وعلى هذه الصورة ينطبق جرمهم على ذيل المادة (٦٢) من قانون الجزاء ولذلك قررت اتهامهم بالجنائية المار ذكرها وتعديل قرار المدعي العام من حيث التطبيقات القانونية على ان تجري محاكمتهم توحيدا مع بقية الجرائم التي سبق اتهامهم فيها لدى محكمة بداية الكرك واصدار امر الاخذ والقبض بحق كل من سالم بن اسليم الجريبات وارويي بن مسلم المضالعة واعادة الاوراق الى مدعي عام الكرك لاجراء المفتضى القانوني صدر في ١١-١١-١٩٣١

خلاصة حكم صادرة من محكمة جنابات عمان

تقرر بالاجماع بتاريخ ٢٦-١٠-١٩٣١ تجريم المتهم الفار فضيل ابن نهار البخيت من المناصير بجنائية قتل المفدور يوسف ابن مناور البخيت قصدا عن غير تعمد ووضعه بالاشغال الشاقة مدة خمسة عشر سنة وفقا للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وتضمنته نفقات المحاكم ونفقات الكشف واستقاطه من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة حكما غيابيا قابلا للاعتراض والاستئناف صدر وافهم حسب الاصول

خلاصة حكم صادر من محكمة جنابات عمان

تقرر بالاجماع بتاريخ ٢٧-٩-١٩٣١ تجريم المتهم احمد العوس دلعوته من قرية زمال التابعة لاربد المرتكب عار القرار بجنائية قتل المفدور محمد الفهد العقيلي قصدا عن غير تعمد وتجريم المتهم

تمام بنت حسن الزبون من بني حسن الموقوفة منذ ٤ - ٤ - ١٩٣١ بجنسية كتم الحقيقة بفضية
جنائية وبرائة تمام المذكورة وعلى العبد الله ومحمد السليمان وبغيت الحسن من جرم المعاونة في جرم
القتل وتقرر بالصورة ذاتها وفقاً للمادة ١٧٤ من قانون الجزاء وضع المجرم احمد اعوس المرقوم
بالاشغال الشاقة مدة خمسة عشر سنة وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة واسقاطه من
الحقوق المدنية وتضمنه عشرة جنميات نفقات المحاكمة وثلاث جنميات واربعماية وتسعة وثلاثين مالا
نفقات الكشف ووضع المجرمة تمام بالاشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ توقيفها
المبين اعلاه وفقاً للمادة ٢٠٧ من القانون المذكور وتضمنها ثلاث جنميات نفقات المحاكمة حكماً
غائبياً بحق احمد ووجاهياً بحق تمام قابلاً للاستئناف صدر وافيه حسب الاصول
اعلان

قرر مجلس ادارة القضاء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢ - ١١ - ١٩٣١ رقم ٢٠٨ تمديد مدة
مزايدة بيع اموال جريس الحميدي غير المنقولة في قرية ماعين والمهجوزة لقضاء ما يطلب منه الى
الحرزينة لغاية يوم الخميس المصادف لتاريخ ٢٦ - ١١ - ١٩٣١
وكيل قائم مقام مادبا
محمود الحلاله
١١ - ١١ - ١٩٣١

اعلان

بمناسبة الالعب الرياضية التي ستقوم بها فصيلة من فرسان قوة حدود شرق
الاردن في سبمخ يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٣١

- ستقام مباراة خصوصية للجناد العربية او التي هي تربية البلاد وتخص اهالي فلسطين او شرق
الاردن او سوريا وتصلح للمشتري بصفة رواحل لافراد قوة الحدود .
- ٢ - يجب ان يكون سن الجياد من ٣ لغاية ٥ سنوات وان تكون معروضة للمشتري بشن لا يتجاوز
(٤٠) ليرة فلسطينية .
- ٣ - تعرض الجياد من قبل اصحابها في باحة الملعب يوم ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٣١ الساعة ١١
قبل الظهر .

٤ - الجوائز :

مل	ل ف
...	١٠
...	٥
...	٢

جائزة اولى

جائزة ثانية

جائزة ثالثة

هكذا من الاجل

اعلان

تعلم مديرية المصرف الزراعي في عمان وجود وظيفة جاني شجرة براتب سبعة جنيهات وسيجري فحص الطلاب لهذه الوظيفة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ فمن يرغب في الكفاة عليه مراجعة دائرة المصرف الزراعي بالشارع المذكور.

وكيل مدير المصرف الزراعي

اعلان

صادر من دائرة تسجيل المركز

مطروح بالمزايدة العلنية نصف الدار الواقعة في مدينة عمان المسجلة بتاريخ مارت سنة ١٩٣٤ ورقم ٨ باسم عربية بنت طالب البطيخي والتي بشكائها المأخوذ عبارة عن دارين وثلاثة دكاكين المحدودة شرقاً احمد جاو بش شمالاً طريق ساطي مع البوابه غرباً وجنوباً صاحب ملك الموضوع تأميناً للدين الذي استلفته من السيد ياسين التهامي في المحول الى السيد وحيد العوران البالغ اربعماية وخمسة وثلاثون جنيهاً فلسطينياً بموجب سند المدانية المؤرخ في ٢ نيسان ١٩٣١ ورقم ٢٣٠ فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة مأمر وتسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة ايام من يوم اعتباراً من تاريخ نشر الاعلان في الجريدة الرسمية مع العلم بان ثمن قسمة المزايدة والطوايح مائة على المشتري وباقي المصاريف تؤدى من الدائن على ان تحصل من المدينون وعليه صدر اعلان الكيفية

١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ مأمر وتسجيل المركز

اعلان

صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح بالمزاد العلني كامل الدار المحتوية بالوقت الحاضر على دكاكين وثلاثة عشر غرفة ومطبخين والمقيدة بسجلات التمايك تحت رقم ١٨ تاريخ اغسطس سنة ١٩٣٥ المحدودة شرقاً ملك اسماعيل وثلاثة الحائط المشترك بين سليم واسماعيل شمالاً ملك البائع اسماعيل وثلاثة ملك احمد قوناش وشرراً كاه غرباً دكان وملك احمد قوناش وشرراً كاه جنوباً طريق عام وفيه البابين والمباعدة يميناً وفاتياً من قبل ماكنها سليم بن يوسف الور الى السيد ياسين بن المرحوم الحاج اسعد دياب لقاء مبلغ قدره الف ليرة عثمانية ذهب بموجب سند البيع المؤرخ في ٤ تشرين الاول سنة ١٩٣٥ ورقم ٢٠٠ فمن له رغبة بشراء الدار المذكورة عليه ان يراجع مأمر وتسجيل عمان او دلال البلدية خلال خمسة ايام من يوم اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية مع العلم بان ثمن قسمة المزايدة

هكذا من الأصل

عائدة على المشتري و باقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المدينون
وفاقا لتعليمات مزايدة البيع الوفاقي وعليه صار اعلان الكيفية حسب الاصول
١٠ تشرين ثاني سنة ٩٣١ مأمور تسجيل المركز

اعلان

صادر من دائرة تسجيل اربد

كان مطروح بالمزاد العلني ثلاثة قراريط ارض من اصل سبعة واربعين حصة ونصف باعتبار
كل حصة اربعة وعشرون قيراطاً من كامل قطعتي الاراضي المسجنتين ذهبة وقطاطيم (و) برد الماء وخانة
غوطه وابو الزيت (للمعلومتين الحدود مشاع قرية كفر يوبا المسجلتين باسم احمد بن علي العواد من
القرية المذكورة بتاريخ اغسطس سنة ١٢٥٥ رقم ٢٣ و ٢٤ والمفروغات وفاء الى الدائن السيد مفلح بن
محمد الياسين لقاء مبالغ قدره اثني وعشرون ليرة عثمانية ونصف ذهب على ان من له رغبة بالشراء عليه
ان يراجع دائرة تسجيل اربد او دلال البلدية خلال خمسة واربعون يوماً من تاريخ ٨ - ٩ - ٩٣١
وحيث لم يظهر طالب سوى الدائن المذكور فقد تقرر احالة الثلاثة قراريط المذكورة من الاراضي
للبحوث عنها احالة اولية على الطالب المذكور في بدل وقدره اثني وثلاثين ليرة عثمانية وتعليق المزاد
لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان على ان يقبل ضم في المائة ٣ مع العلم بان ثمن
الطوايع وقائمة المزاد عائدة على المشتري وباقي المصاريف تحصل من المدينين في نهاية المعاملة وعليه
صار اعلان الكيفية تحريراً

مأمور تسجيل اربد

٩٣١ - ١٠ - ٢٨

اعلان

صادر من دائرة تسجيل اربد

كان مطروح بالمزاد العلني ثلاثة قراريط ارض من اصل سبعة واربعين حصة ونصف باعتبار كل
حصة اربعة وعشرون قيراطاً من كامل قطعتي الاراضي المسجنتين ذهبة وقطاطيم (و) برد الماء
وخانة غوطه وابو الزيت (للمعلومتين الحدود مشاع قرية كفر يوبا المسجلتين باسم احمد بن علي العواد
من القرية المذكورة بتاريخ اغسطس سنة ١٢٥٥ رقم ٢٣ و ٢٤ والمفروغات وفاء الى الدائن السيد
مفلح بن محمد الياسين لقاء مبالغ قدره اثني وعشرون ليرة عثمانية ونصف ذهب على ان من له رغبة
بالشراء عليه ان يراجع دائرة تسجيل اربد او دلال البلدية خلال خمسة واربعون يوماً من تاريخ
٨ - ٩ - ٩٣١ وحيث لم يظهر طالب سوى الدائن المذكور فقد تقرر احالة الثلاثة قراريط المذكورة

هكذا من الاصل

من الاراضي المبحوث عنها احواله اولى على الطالب المذكور في بدل وتدمر اثني وثلاثون ليرة عثمانية
وتعليق المزاد لمدة خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان على ان يقبل ضم في المائة ٣ مع
العلم بان ثمن الطوايع وقائمة المزاد عائدة على المشتري وبقي المصاريف تحصل في نهاية المعاملة وعليه
صار اعلان الكيفية تحريراً

مأمور تسجيل اريد

٩-١١-٩٣١

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات الكرك

لما لم يقبض على عبد بن فرج الامليس من اهالي بني عطيه المتهم به قتل علي بن قاسم فقد منحه من
جانب رئاسة محكمة الكرك مبعداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة
المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق
المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطه العدلية
كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار
عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول .

قرار امهال

صادر من محكمة جنابة الكرك

لما لم يقبض على ادغيش بن علي من اهالي بني عطيه المتهم به قتل المغدور علي قاسم فقد منحه من
جانب رئاسة محكمة الكرك مبعداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة
المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية
وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطه العدلية كافة
مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة جنابة عمان

لما لم يقبض على سليم بن عوده الاعرج من اهالي السعيديين المتهم به سلب فقد منحه من جانب

هكذا من الأشهر

رئاسة محكمة عان مجدداً عشرة أيام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة
واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام
عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة
مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول

١١-١١-١٣١

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنابات الكرك

لما لم يقبض على عبيد بن سالم اريتيان من اهالي بني عطية المتهم به قتل علي بن قاسم فقد منح من
جانب رئاسة محكمة الكرك مجدداً عشرة أيام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة
واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام
عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة
مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنابات الكرك

لما لم يقبض على سليمان ابو طر بوش من اهالي بني عطية المتهم به قتل علي بن قاسم
فقد منح من جانب رئاسة محكمة الكرك مجدداً عشرة أيام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه
الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من
الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري
الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم
هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلان حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنابة عمان

لما لم يقبض على سلمان الصرايمة من اهالي السعيد بن الشرفين المتهم بسباب فقد منح من جانب

هكذا من الأصل

رئاسة محكمة عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة
واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية ونقسام
عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة
مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

١١-١١-١٩٣١

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنابات الكرك

لما لم يقبض على علي بن سليمان ابو طربوش من اهالي بني عطيه للتهمة به قتل علي بن قاسم فقد
منح من جانب رئاسة محكمة الكرك مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى
المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من
الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري
الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز
وتنظيم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة بداية عمان الجنائية

لما لم يقبض على علي بن عبيد النقيب من جماعة ابو نوير المتهمة به سلب فقد منح من جانب رئاسة
محكمة عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة
واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام
عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة
مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملاً
بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

١١-١١-١٩٣١

هكذا من الأصل

قرار امهال

صادر من محكمة بدابة جنابة عمان

لما لم يقبض على محمد ابو طافحه من اهالي السعديين الشرقيين المتهم به سلب فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول ١-١١-٩٣١

قرار امهال

صادر من محكمة بدابة جنابة عمان

لما لم يقبض سويلم عوده الاعرج من اهالي السعديين الشرقيين المتهم به سلب فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول ٢-١١-٩٣١

قرار امهال

صادر من محكمة جنابة عمان

لما لم يقبض على سويلم بن جريع من اهالي السعديين الشرقيين المتهم به سلب فقد منح من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

هكذا من الاجل

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنابة عمان

لما لم يقبض على عبيد بن دغيم السعيد بن من اهالي اقربين للتهمة به سابع فقد منع من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المدة خمسة ايام واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على التمسك عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعان حسب الاصول

١٩٣١-١١-٢

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات الكرك

لما لم يقبض على سعيد بن سعيد السعيد بن من اهالي بني عطية المتهم به قتل علي بن قاسم فقد منع من جانب رئاسة محكمة الكرك مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعان حسب الاصول

قرار امهال

صادر من محكمة جنابات ارد

لما لم يقبض على ساجان السليم من الجبور من بني خالد المتهم به جرح قاصد القتل فقد منع من جانب رئاسة محكمة ارد مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعان حسب الاصول

١٩٣١-١١-٢

هكذا من الاجل

امارة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة

- ١ - لم يحدث خلال الاسبوع المنتهي في ٣١-١٠-١٩٣١ اصابات امراض سارية من انواع الطاعون، الجلي، الصفراوية، الكوليرا، الجدري، التيفوس، التهاب السحايا الدماغية الشوكي الجلي الراجع.
- ٢ - لا تزال المراقبة الطبية المقررة على القادمين من العراق بطريق الجو والبحر والقادمين بطريق الجو من بومباي جارية.
- ٣ - اعتباراً من ٢٩-١٠-١٩٣١ تقرر مراقبة المسافرين القادمين من بلاد الهند بطريق البحر والجو بمناسبة ظهور حوادث الكوليرا في هذه البلاد
عمان في ٤-١١-١٩٣١ مديرية الصحة.

امارة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة

- ١ - لم يحدث خلال الاسبوع المنتهي في ٢-١١-١٩٣١ اصابات امراض سارية من انواع الطاعون، الجلي، الصفراوية، الكوليرا، الجدري، التيفوس، التهاب السحايا الدماغية الشوكي - الجلي الراجع.
- ٢ - لا تزال المراقبة الطبية المقررة على القادمين من العراق بطريق الجو والبحر والقادمين بطريق الجو من بومباي جارية.
- ٣ - وكذلك لا تزال المراقبة المقررة على المسافرين القادمين من بلاد الهند بطريق البحر والجو جارية
عمان في ١٠-١١-١٩٣١ مديرية الصحة.

هكذا من الأصل